المحاضرة السابعة

إبستيمولوجيا التاريخ

1-ما هو التاريخ ؟

2-المشكلات المنهجيةوالإبستيمولوجية للتاريخ

3-المدارس التاريخية

4-الوصف والتفسير في التاريخ

1-ما هو التاريخ ؟

يقول ريمون أرون التاريخ هو علم الماضي الإنساني ويقول شارل سينيوبوسC.Seignobos " التاريخ بالمعنى المعاصر يؤول إلى دراسة الناس الذين يعيشون في المجتمع، إنه علم وقائع الماضي الإنساني"[1].

هذان التعريفان يستحقان الشرح والمناقشة.

التاريخ علم: هذه القضية لا تفرض لا تعليقا ولا مناقشة إذا لم ندافع أحيانا على أن التاريخ فن، أو فرع من الأدب. الفضل يعود إلى كورنوCournot الذي نزع القناع عن الوظيفة التفسيرية للتاريخ. التاريخ خطاب منظم

[1]Charles Seignobos , La méthode historique appliquée aux sciences sociales , PUF , Paris.

ولكن ليس بهدف جمالي خالص، يجب أن يبرز ما وراء عماء الأحداث داخل الصدفة ذاتها، التي تحددها، العقل الذي ينظمها.

هناك نظام تاريخي أصلي يتميز عن نظام علوم الطبيعة الذي يربط الخصوصيات.

التاريخ وعلم الماضي:

يمكن أن يبدو ضروريا تحليل هذه القضية، من الواضح أن التاريخ لا ينصب على المستقبل ولا علا الحاضر. تاريخ الأزمان الحاضرة هو تاريخ ماضي قريب. ولكن بعض الخصائص الأساسية للتاريخ تأتي من علاقته الحصرية بالماضي.

نفهم من كلمة حقيقي ما يكون حاضرا أمام حواسنا، الماضي ليس حقيقيا. نستطيع أن نتخيل جان دارك ونابليون ولا يمكننا رؤيتهما. يمكن أن نكتب كتابا عن شخصية معينة ولكن هذه الحياة لا يمكن أن نحياها. الماضي لا يعطى ليس أبدا كواقعة. إنه دائما خيالي. ولكن هناك إثنان من اللاحقيقي أحدهما يمكن أن يخترع للاستمتاع والذي يبحث عن مرجعيات في العالم، ألا وهو الشاعري أو الخيالي الخالص. والآخر الذي يرتبط بآثار واقعية، والذي لا يسمح بأن يبنى من أجل نزوة، والذي إذا لم يكن له حقيقة حاضرة، يفترض أن يملك حقيقة محتملة. هذه الحقيقة ليست حقيقة المستقبل لأنها محددة بواسطة الآثار وأنها ليست متوقعة على الفعل، باعتبار أنه مفترض شرعيا وأن المستقبل ليس مفترضا أبدا إلا تعسفيا. إنها بالأحرى حقيقة متقهقرة. التفكير في الماضي هو إذن التفكير في ما هو غير حقيقي بواسطة حقيقة نربطها برابط تأليفي قلبيا سببيا أو من الخلف.

خاصية الموضوع هذه تؤدي إلى سلسلة كاملة من النتائج. هذه أهمها. إذا كانت الوقائع التاريخية ماضية، فإنها لا يمكن أن يعاد إنتاجها على عكس الظواهر الفيزيائية مثلا التي هي نظريا حاضرا دوما ويمكن دائما تجديدها في المختبر. كل واقعة تحدث مرة واحدة، وليس مرتين، وعندئذ نقول إنها فردية. فهكذا فإن ثورة 1848 لا تشبه من بعض الوجوه ثورة 1792 وأن عالم الاجتماع له الحق في البحث إذا كانت هناك قوانين عامة تحكمها، ولكن بالنسبة للمؤرخ إحداهما ليست تكرارا للأخرى، كل ثورة لها مكانها في الماضي، وكل واحدة تفسر بأسباب خاصة، كل ثورة هي حدث فردي. لا توجد قوانين في التاريخ، ليس بمقتضى طبيعة الموضوع، ولكن بمقتضى وجهة نظر منهج البحث.

إننا لا نقبض على الواقعة التاريخية إلا بواسطة الوثائق.

التاريخ وعلم الماضي الإنساني:

الماضي يؤول إلى مفهوم فارغ. لا يمكننا تعريف التاريخ كعلم للماضي، هل يكون علما للإنسان ؟ كيف نميزه إذن عن علم النفس أو علم الاجتماع أو حتى التشريع والفيزيولوجيا البشرية ؟ كل هذه العلوم موضوعها الإنسان. ولكن مشكل الفهم لا يطرح لهذين العلمين الأخيرين. يبقى أن علم النفس وعلم الاجتماع هما أيضا من علوم الروح.

هل نقول إن التاريخ هو العلم الذي يدرس الإنسان في الماضي. هناك تحفظات إضافية يجب أخذها بعين الاعتبار. الإنسان المقصود ليس الإنسان باعتباره جسما، ولا الإنسان باعتباره مجموعة من الأعراق، فالأنتروبولوجيا وعلم الإحاثة لهما اتصالبالتاريخ. كما بين ذلك هيجل، الإنسان التاريخي هو الإنسان باعتباره وعيا قابلا لإنتاج مؤسسات وأعمال حيث أن مجموعها يؤلف ما يسميه الروح الموضوعي.

لن يكون ثمة تاريخ إلا حيث يترك الإنسان أثارا ثقافية. التاريخ ينصب على المجتمعات. إنه لا يقصي الأشخاص، ولكن لا يعتبرهم إلا حسب أهميتهم داخل المجموعة.

التاريخ هو إذن علم الإنسان داخل المجتمع من منظور الماضي.

مشكل التاريخ، طبيعته:

التاريخ ليس علما للوقائع، يجب أن يتجاوز المعطى من أجل تفسيره.

ما أتينا على قوله يدفعنا إلى القول إن التاريخ لا يمكن أن يتوقف على وضع الوقائع التي تعطى له. الظاهرة الفيزيائية أو البيولوجية تكون مبنية وسيكون غريبا أن لا تمثل نفس الشيء بالنسبة للحدث. الظاهرة الفيزيائية أو البيولوجية يمكن ملاحظتها، أما الحادثة التاريخية فلا يمكن الإمساك بها إلا بطريقة غير مباشرة. الوقائع بالنسبة للمؤرخ هي الوثائق.

فكرة علم للوقائع فكرة متناقضة. العلم ليس مجموعة من الوقائع، ولكنه نسيج من العلاقات. التاريخ بهذا الاعتبار ليس مختلفا عن العلوم الأخرى .

2-المشكلات المنهجيةوالإبستيمولوجية للتاريخ:

نلاحظ أن المشكل المطروح على مفكري التاريخ ليس بسيطا. ولكن مضاعف أو ثلاثي. يجب أولا مواجهة مرور الوثائق التي تقدم نقاط الانطلاق من تراجع نحو الماضي إلى محتوى المعرفة التاريخية ذاتها، ثم يجب انتقاد المقولات التي يستعملها العقل التاريخي وتتعلق بالحدث والفهم والسبب، هذا النقد يجب أو يقود أخيرا إلى الحكم على قيمة التاريخ وعلاقته بالتجربة.

من المادة الخام إلى الحدث:

المنهج النقدي والمساعي التأويلية:

إلى غاية القرن 17 لم يكن الأمر يتعلق بالاهتمام بتجاوز المحتوى الظاهر للنصوص الموروثة عن الحقب التاريخية. أصول روما بدت بكفاية معروفة بفضل شهادة تيت ليف Tite-Live، مع ذلك منذ النهضة الإنسانيون أمام التلف البديهي لبعض النصوص قاموا بإعادة بنائها. وخلال النصف الثاني من القرن 17، تجديد الدراسات الإنجيلية المنجز بواسطة الإصلاح قادت رجل دين وهو ريشارد سيمون، إلى محاولة أولى من التأويل للكتاب المقدس. إنه ظهور لتاريخ علمي حقيقي. منذ الآن لا نعتبر المعنى الظاهر لنص ما كما لو كان كلمة الإنجيل، نتساءل عما يخفيه، بمعنى إذا كان لا يضمر معنى عميقا. النص ليس هو الواقعة التاريخية ولكن وسيلة من أجل بلوغها. منهج سيولد بجد عرضه في كتاب سينيوبوس: منهج التاريخ المطبق على العلوم الاجتماعية.

الوثائق والنصب:

ولكن أثار الصيرورة التاريخية لا توجد فقط في النصوص، إننا نصادفها أيضا في الصروح وأنقاضها، بقايا الصناعات، الأعمال الفنية إلخ، نسمي هذه الآثار بالمصادر: إنها المصدر المادي للمعرفة أو أيضا الوثائق أو النصب.

هذه المصادر ليس لها نفس الأصل، ولا نفس الوظيفة، إنها وثائق واعية تارة، وتارة أخرى تكون غير واعية، بمعنى لم يكن يراد بها أن تكون وثائق.

تعدد إجراءات التأويل:

هذه المصادر يجب تأويلها، والصعود بها إلى الحدث الذي تشير إليه. حول هذه النقطة، التاريخ الذي يتم إثراؤه كل يوم، لا يمكنه أن يستدعي منهجا واحدا وأسلوبا واحدا من الإجراءات. من خلال القرن 19 تكون

علوم مساعدة للتاريخ، تتمثل في الفيلولوجيا التي تنصب على الأعمال الأدبية، الأركيولوجيا التي تنصب على الأشياء المادية القديمة، وتنقسم هي نفسها إلى عدد من الاختصاصات.

المنهج النقدي:

النشاط الذي يمكن من استخلاص الواقعة من المصدر يسمى تقليديا المنهج النقدي:

المنهج الخارجي: النقد الخارجي هو النقد الذي ينصب على الوثائق اللاواعية، بهدف إظهار الدلالة، إنه يتمثل ببساطة في القيام بإجراءات تأويلية وتقريب الأحداث.

النقد الداخلي: الغموض يتقلص مع النقد الداخلي الذي هو نقد النصوص. هنا نكون أمام وضعية الشرطي أمام الشهود. الشاهد يمكنه أن يكذب. وعمل إيجاد الحدث يكون في بعض الأحيان مستحيلا، لأن كذب الشهادة لا يمكن إقامته شكليا إلا بواسطة مواجهة الوقائع. وهنا الوقائع هي التي تنقض الشهادة التي يمكن أن تكون غير أمينة لأسباب متعددة، منها مثلا أن الشاهد أراد الكذب لمصلحة محددة أو من أجل المزاح، أو أن الشاهد نفسه قد أخطأ.

الخصائص العامة للمعرفة التاريخية: لا يقينيتها:

نلاحظ أن التاريخ هو علم تخميني. المعرفة التاريخية هي معرفة جدلية يمكن دائما مطالبة الشهود بالتجرد. هذا التجرد في أحسن الأحوال مستحيل. هذا يظهر الصعوبة الأساسية للتاريخ، بينما الفيزيائي ليس في الفيزياء المؤرخ يكون في التاريخ. ولهذا يلجأ إلى نقد العقل التاريخي، بمعنى فحص المقولات التي يستعملها المؤرخ في علاقته في محتوى العلم ومع التجربة. إلى أي حد هذه الأفكار يمكنها أن تنظم معرفة حقيقية وإلى أي مدى يمكن أن تصل موضوعية المعرفة في التاريخ.

العقل في استعماله التاريخي:

هذا المشكل الذي طرح من قبل ديلتاي، عالجه مجموعة من المفكرين من أهمهم ماكس فيبر في ألمانيا وريمون أرون في فرنسا.

التركيب التاريخي:

خطاب عقلاني هو خطابا منظم، الأحداث ليس لها معنى بذاتها، إنها لا تكسب معناها إلا بواسطة تركيب يضعها ضمن منظور معين ويمنحها دلالة. هذه العملية التي يسميها فوستيلدوكولانج بالتركيب التاريخي، تقوم أساسا على إدراج بين الأحداث علاقات سببية بعد بنائها. والتركيب التاريخي هو عمل معقد يهدف إلى إعادة بناء الصيرورة. التجريد وحده يمكنه أن يميز بين اللحظات. من أجل التوضيح نقسم دراستنا ونفحص النقاطالثلاث: ما هو الحدث؟ كيف نفهم الحدثة؟ما هو السبب التاريخي ؟

من النظرة الأولى يبدو سهلا تعريف الحدث. ما نجده في بداية نقد الوثائق، هو ما حدث. ولكن بداية يحدث أن لا نجد بداهة، ويجب إذن القول أن الحدث هو الذي حدث. للأسف هذا التعريف يرتبط بواقعية من الصعب قبولها. أماما القضية التالية لويس 14 مات في سنة 1715 يبدو أن الأمر يتعلق بحدث بسيط ولا يثير التعليقات. ولكن موت لويس الرابع عشر ليس حادثة تاريخية إلا في حال يهم المجتمع الفرنسي والأوروبي للقرن 18. ليس موت فرد ما هو ما يعنينا ولكن موت ملك فرنسا. وعندئذ موت لويس الرابع عشر يتوقف عن أن يكون حدثا في ذاته. إنه ليس أكثر من حادث، ربما مهما لعملية تتضمن إنهيارا ما وتنتهي عند سقوط أمراء شرعيين وصعوبات مالية للوصاية. التاريخ ليس غبارا لوقائع ذرية ولكن صيرورة مستمرة حيث المؤرخ يقتطع مجموعات. ولكن هذا الاقتطاع يقتضي نسقا تفسيريا، فلسفة للتاريخ.

الفهم التاريخي: وهو أن حدثا لا يوجد بالنسبة للمؤرخ قبل أن يتم فهمه. التاريخ لا يعيد عيش الماضي كما بينه ريمون أرون، إنه يعرف بواسطة المفاهيم. الفهم التاريخي لا يتصل بأشكال الوعي إلا من خلال الأفكار فقط بينما الحدث المعاش بالوعي واحد ومستمر، الفكر المفهومي يحلل ويعزل. إنه لا يستطيع أن يجد كل غنى المعيش دلالات التاريخ.

التأويل السببي: هل نجد في العلاقة السببية الموضوعية المفقودة ؟

السببية والمسؤولية :

ادخال السببية في التاريخ يبدو أولا بديهية ويكون ضد عملية. السببية ترتبط بالأشخاص ولكن الأشخاص أحرار، مقولة ميتافيزيقية حيث التاريخ لا يأخذها في الاعتبار لأنه يجب عليه أيضا أن يفسر الحوادث بمعنى تفجير حتمياتها. على أي حال إنهم مسؤولون. المسؤولية مفهوم أخلاقي يمكن أن تكون له فائدة سياسية وليس تاريخية. بالإضافة إلى أن المسؤولية تضم كشرط لها الحرية التي يجب أن توجد ما وراء الحتمية التاريخية.

من غير شك هل المؤرخ له الحق في استدعاء هذا الأسلوب القديم من السببية التي هي سببية الفاعل؟ إنه لا يقوم بذلك إلا باسم مسلمة ميتافيزيقية مظمرة أو ظاهرة.

الترسيمة السببية وطبيعة السبب التاريخي:

الترسيمة السببية: هل يجب التخلي عن اللاأدرية أو اللجوء إلى علم الاجتماع ؟ لا توجد وسيلة لإقامة أسباب في التاريخ. عند البحث في سبب حرب 1870 نبدأ أولا بعزل الحدث الذي نفسره، ونعزل فيما بعد سوابق الحدث: بيسمارك وسياسته، الوضع الاقتصادي لألمانيا وفرنسا. نلقى بالفكر أحد هذه السوابق ونتخيل تطورات غير متحققة إذا لم يوجد بيسمارك هل كان للحرب أن تحدث ؟

نتعرف هنا على منهج الاختلاف. ولكن في التجريب الفيزيائي نلغي واقعيا السابق. في التاريخ نلغيه تخيليا. نتيجة: اللاواقعي هو الذي يحكم على الواقعي. الممكن هو الذي يمثل المحك.

طبيعة السبب التاريخي:

ينتج عن ذلك لايقين كبير يسود عندما يتعلق الأمر بطبيعة السبب في التاريخ. تارة نستدعي أسباب فردية: عمل بيسمارك، وتارة أسباب عامة: الوضع الاقتصادي لألمانيا. ويكون من الخطأ أن يكون هذان التأويلان متوافقين. إذا تبنينا نظرية الأسباب الاقتصادية فإن عامل بيسمارك يكون مهملا، إنه يلعب دور الحلقة في آلية المجموع.

إذا افترضنا أولية الفاعل، الوضع الاقتصادي ليس سوى عنصر من النخبة كان على بيسمارك أن يستجيب له بطريقة محددة بواسطة مسعى فهمي.

3-المدارس التاريخية

1- **المدرسة المنهجية:** المدرسة التاريخية التي تسمى بالمنهجية أو التي تسمى تعسفا بالوضعية ظهرت وازدهرت وتمددت خلال فترة الجمهورية الثانية في فرنسا. مبادئها الكبرى تم عرضها في نصين مشروعين، المشهور كتب من قبل مونودG Monod من أجل إطلاق المجلة التاريخية سنة 1876، والدليل الذي كتب من أجل الطلاب بواسطة لانجلو وسينيوبوس .Ch Seignobos LangloisCh.V.في سنة 1898.

المدرسة المنهجية تريد أن تطرح دراسة علمية باستبعاد كل تأمل فلسفي وتهدف إلى الموضوعية المطلقة في ميدان التاريخ. إنها تعتقد في الوصول إلى غاياتها بتطبيق تقنيات صارمة تتعلق بجرد المصادر، ونقد الوثائق، وتنظيم الأعمال في المهنة. المؤرخون الوضعيون يشاركون في إصلاح التعليم العالي ويتقلدون كراسي في الجامعات الجديدة، ويديرون مجامع كبيرة. لا فيس E.Lavisse: تاريخ فرنسا، رومبو A. Rambaud: التاريخ العام، هالفن L.Halphen وسانياكSagnac: شعوب وحضاراتهم. إنهم يصيغون البرامج ويكتبون كتبا في التاريخ موجهة إلى طلاب المدارس الثانوية والمدارس الإبتدائية. المدرسة المنهجية استمرت في الهيمنة على التعليم والبحث في التاريخ في الجامعات إلى غاية 1940.[2]

2-مدرسة الحوليات:

هذه المدرسة وقفت ضد هيمنة المدرسة الوضعية وعبرت عن نفسها في مجلة التركيب Revue de Synthèse خلال سنوات العشرينيات وبوضوح أكثر في مجلة الحوليات Les annales خلال سنوات الثلاثينيات. هذا التيار المجدد يهمل الحدث ويشدد على المدة الطويلة، ينقل عنايته بالحياة السياسية نحو النشاط الاقتصادي، والتنظيم الاجتماعي وعلم النفس الجمعي، ويجهد في تقريب التاريخ من العلوم الإنسانية الأخرى. توجهاته العامة عرضت في المقالات الجدلية لفيفرL. Fevre (معارك من أجل التاريخ) ومقال موريس بلوخ M. Bloch (مهنة المؤرخ). بعد الحرب العالمية الثانية، التاريخ الجديد فرض نفسه مستندا على مجلة les annales ESC وعلى شبكة من العلاقات في النشر والصحافة في سنوات الخمسينيات والستينيات، معاونو الحوليات، إجتاحوا ميادين الجغرافيا التاريخية، والتاريخ الاقتصادي، والديمغرافيا التاريخية، وفي سنوات السبعينيات، فتحوا ميدان تاريخ الذهنيات. خلال نصف قرن من التجربة، فكر الحوليات أثر في أغلب المؤرخين بفرنسا، وكذلك في بعض المؤرخين في الخارج، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

أقطاب هذه المدرسة هم لوسيان فيفرLucien Fevre ومارك بلوخ Marc Bloch وفرنوندبروديلFernand Braudel.

3-التاريخ الحديث، وريث مدرسة الحوليات:

[2]Guy Bourdé et Hervé Marin , Les écoles historiques , Editions du Seuil , Paris , 1983 .

التاريخ الجديد تسمية أطلقت سنة 1978 من قبل وجوه كبيرة على مدرسة الحوليات التي تبقى بعيدة عن الاجتماع في عالم المؤرخين. أولا داخل مدرسة الحوليات ذاتها، ثم لدى الماركسيين الذين يقصدون أن الجدة التي لوحنا بها ليست في الغالب سوى اكتشاف بعض الارشادات الكبرى لماركس. وأخيرا في المعارك الكبرى لجماعة المؤرخين، أين يفضح الجانب الإشهاري للمؤسسة، والتنازلات للغة الوسيطية، مغامرية بعض الأبحاث الجارية في الاتنو-تاريخ وعلم النفس التاريخي وخاصة الإمبريالية الفكرية لتيار طالب بتجديد حقل التاريخ كله، متجاهلا إسهام بعض المجددين من المستوى الأول. بعض أنصار هذا التيار هم: جاك لوغوف Jaques Le Goff ،لوروي لاديري E. Le Roy Ladurie، وفيرو M. Ferroومونديرون R. Mandron، وبيرغيير A. Burguiereوروفيل J.Revel .

4-الماركسية والتاريخ: خلال سنوات تكوينه كان ماركس مشبعا بفلسفة هيجل. في سنة 1842 أدرك ماركس أن القانون يحمي الملكية والعلاقات القانونية لا يمكن أن تفهم لا بنفسها ولا بالتطور العام المفترض للفكر البشري ولكنها على العكس تجد جذورها في شروط الوجود المادي. في سنة 1844 اكتشف آلية الإغتراب. العامل هو بصدد عمله في نفس العلاقة بصدد موضوع خارجي. وأشار إلى دور التاريخ الذي هو حكم الإنسان بواسطة الإنسان من خلال العمل ومواجهة العالم.

في إطار الإنتاج الاجتماعي لوجودهم، يدخل الناس في علاقات إنتاج تتطابق مع درجة من التطور محددا لقواهم الإنتاجية المادية. المبدأ الأول هو قوى الإنتاج التي تتضمن أولا مصادر الطاقة (خشب، فحم، بترول) المواد الأولية (قطن وغيره) والآلات والمعارف العلمية والتقنية، والعمال. قوى الإنتاج ليست فقط مادية بل هي أيضا إنسانية. المفهوم الثاني هو علاقات الإنسان يحيل إلى العلاقات الاجتماعية التي ينسجها الناس فيما بينهم من أجل إنتاج وتوزيع الخيرات والخدمات.

أسلوب إنتاج الحياة المادية يشرط عملية الحياة السياسية والفكرية بشكل عام. ماركس يميز خلال التاريخ تتابعا لأساليب الإنتاج: أسلوب الإنتاج الآسيوي، العبودي، الإقطاعي والرأسمالي، والشيوعي.

ماركس استعار من هيجل المنهج الجدلي ولكنه قلبه وجعله يمشي على رجليه بعدما كان يمشي على رأسه. بالنسبة لهيجل حركة الفكر التي تتجسد في الفكرة، هي خالقة الواقع، الذي ما هو سوى الشكل الظاهري للفكرة. بالنسبة لماركس على العكس حركة الفكر ليست سوى انعكاس لحركة الواقع، منقولة في دماغ الإنسان. [3]

التاريخ حسب ماركس هو تاريخ صراع الطبقات. من منظور المادية التاريخية كل أسلوب إنتاج يفرض حضور طبقة مهيمنة، تمتلك وسيلة الإنتاج. وتنتزع جزءا من عمل الآخر، وطبقة مهيمنة عليها ليس لها سوى قوة عملها ولا تملك سوى جزء من القيمة المنتجة: العمل الشاق للعبيد في أسلطوب الإنتاج القديم، وفائض القيمة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي. ولهذا السبب فإن كل أسلوب إنتاج يحمل في ذاته تناقضا في المصالح ويؤدي إلى ميلاد عداء بين الطبقات. فتاريخ كل مجتمع هو تاريخ صراع الطبقات.

4-الوصف والتفسير في التاريخ:

التاريخ باعتباره علما، هل يتحدد أو يمكن أن يتحدد في تقسيم بسيط للوقائع، في وصفه البسيط هذه الوقائع ؟ وإلا بماذا يجب أن يهتم ؟ ما هو التاريخ في النهاية ؟

الإجابة على السؤال الأول هي بالنفي، لا التاريخ ليس ولن يمكن أن يكون مجرد وصف.

في المحل الأول، لأن المؤرخ لا يمكنه أن يفلت من الدور الفاعل المفروض عليه، باعتباره ذاتا عارفة، في العلاقة المعرفية التي هي المعرفة التاريخية، وأنه لا يستطيع تجنب إدخال العامل الذاتي في المعرفة التي هي دائما، إذا ضح القول بالتعريف – متحيزة ومشايعة من حيث أن المنظورات المعرفية للمؤرخ مشروطة بالعلاقات والمصالح الاجتماعية الخاصة بعصره وبوسطه. وفي المحل الثاني، فلأن الواقعة التاريخية، المقولة الأساسية لمسلمة التاريخ الوصفي الخالص، للتاريخ المؤرخن، تدخل في معرفة النسق المعقد تأثيرات العامل الذاتي، بعيدا عن ضمان الموضوعية الخالصة للمعرفة، أي تطهيرها بإبعاد كل ذاتية – كما يفترض خطأ مؤسسو التيار الوضعي في الفكر التاريخي – الواقعة التاريخية، باعتبارها مقولة علمية، تدخل على العكس العامل الذاتي في الأسس ذاتها في عمل المؤرخ مع كل ما يتضمنه هذا العمل من تعقيد على المستوى المعرفي.

بما أن قصدنا هو بناء إجابة تركيبية على سؤال الموضوعية للمعرفة التاريخية، يجب أن نمدد تحليلنا على كل أوجه فعل العامل الذاتي في هذه المعرفة. في الواقع، المشكل لا يؤول إلى مجرد الواقعة التاريخية وإلى انتخابها.

[3]Guy Thuillier et Jean Tularb , les écoles historiques , PUF , Paris , 1990.

المؤرخون لا يصفون الوقائع فحسب، ولكن يفسرونها أيضا. ويقيمونها، ولذلك علينا فحص مشكلة التفسير ونترك مشكلة التقييم لأنها لا تهمنا هنا.

الإشكالية التي نعالجها بطرحنا السؤال: إذا ما كان على علم التاريخ أن يتحدد في مجرد الوصف، نشأ تقليديا عن النزاع حول الخاصية الإيديوغرافية أو النوموتيتيقية لهذا العلم. ولكن هذا النزاع لا يدخل في ميدان اهتماماتنا الحالية. أولا، لأننا نركز هنا على عمل العامل الذاتي في المعرفة التاريخية ثم لأن الميل إلى الدفاع عن نزعة إيديوغرافية جذرية يتجلى نادرا أكثر فأكثر بين المؤرخين.

نمر إلى مشكلات التفسير في علم التاريخ. من وجهة النظر المنهجية والنظرية هذه المشكلة مهمة ومعقدة. فيما يتعلق بهذه المشكلة يجب العودة إلى نظرية واسعة جدا للتفسير في العلم بشكل عام، ما ينجر عنه ضرورة تحليل سؤال القوانين العلمية بشكل عام، والقوانين التاريخية بشكل خاص في حالة السؤال الثاني، يجب بالضرورة العودة إلى علم للقيم، بالمعنى الواسع للكلمة، إلى نظرية في القيم وتطبيقها واقعيا على التقييم في علم التاريخ.

حسب لوسيان فيفر، علم التاريخ لا يمكن حصره فقط في جمع الوقائع من أجل رسم صورة، ولكن أيضا من تفسير لماذا هذه الوقائع. هذه المعرفة للماذا هي ما يشكل التاريخ كعلم تحديدا.

بقبولنا هذا التساؤل، فإننا نقابل التاريخ بالحولية. هذا المشكل، القديم جدا، طوره بشكل خاص بندتوكروتشيBenedetto Croce ولكن ضمن سياق ميتافيزيقاهالروحانية التي تلغي تصوره وتجعله بالنسبة لنا غير قابل للاستعمال. مع ذلك التعارض بين التاريخ والحولية يتضمن أفكارا خصبة يمكن من فهم بشكل أفضل، واستخلاص بوضوح تام معنى التاريخ باعتباره علما والدور الذي يلعبه التفسير. بالعودة بالتالي إلى مصدر آخر، إلى مصدر محايد من أجل تحليل هذا المشكل، نقترح فقرة مقدمة مورتون وايت Morton White لملتقى منعقد حول مشكلات الفلسفة والتاريخ. " حولية موضوع ما هي، بمعنى ما، التقاء اثباتات تجريبية غير تفسيرية التي تذكر بوضوح هذا الموضوع، وتعرض الأشياء التي تهمه، التي كانت صحيحة في أوقات مختلفة. بالإثبات غير التفسيري أقصد قولا حيث أن قضيتين خاصتين بوقائع معينة ليستا مرتبطتين بالرابط لماذا. المسلمة التي بفضلها الإثباتات المستعملة في الحولية لا يجب أن تكون تفسيرية . تنتج عن الاخلاص لفكرة أن الحولية لا تقوم سوى برواية الوقائع، بالمعنى الضيق لهذه الكلمة. عكس الحولية التاريخ يضمر الظواهر التي يتحدث عنها.

هكذا، فإن التفسير متضمن بالتعريف في التاريخ. على خلاف كاتب الحوليات، المؤرخ لا يبحث فقط عن معرفة ماذا حدث، ولكنه يريد أيضا معرفة اللماذا ". [4]

هذا التمييز بين الحولية والتاريخ هو في رأيي مؤسس وهام. إنه ينير دور التفسير في علم التاريخ.

معرفة لماذا ؟ معرفة لماذا الوقائع وكيف هذه المعرفة، هو ما يقوم عليه التفسير. إذ أن الصعوبات تنشأ في الحال، بالتحديد في حالتنا الملموسة بالصعوبات المرتبطة بدور العامل الذاتي. على أساس تركيب واحد من الوقائع، التفسيرات يمكن أن تختلف، وتختلف في الواقع كما تبرهن عليه التجربة. على الفور تنكشف الأهمية التي تأخذها الاختلافات بين المدارس والأنساق التاريخية في علم التاريخ. بشكل مباشر، أو غير مباشر، إنها تكون السبب في أن المؤرخين ممتلكين للمعرفة الحديثة ذاتها، يفهمون ويقيمون ويفسرون الوقائع بعبارات مختلفة، بل متناقضة. ريمون آرون كتب في هذا الموضوع قائلا: "كل تفسير هو إعادة بناء (...) حسب الهدف الذي يتبعه، المؤرخ يقيم بين العناصر روابط مختلفة، إنه يستعمل مفاهيم أخرى، والحال، أن هذا الهدف هو ذاته الذي يتخصص فيه تعدد التفسيرات بديهي بمجرد أن نتصور عمل المؤرخ، ذلك أنه بقدر ما تنشأ التفسيرات يكون هناك أنساق، بمعنى، بعبارات واسعة، مفاهيم سيكولوجية وأشكال من المنطق الأصلية". وأكثر من ذلك، يمكن القول أن النظرية تسبق التاريخ، إذا كنا نفهم بالنظرية في الوقت ذاته تحديد بعض الأنساق والقيمة المعطاة لبعض أنماط التفسير. هكذا منطلقين من مجموع من الوقائع المعروفة من قبل المؤرخين، لأنها مستخلصة من مصادر موثوقة الطريقة في إدراك وتقييم العملية التاريخية تختلف حسب المؤرخين. ليس فقط لأن الوقائع التي ينتقيها هؤلاء المؤرخون والتي يعتبرونها مهمة، وتاريخية لا تختلف من مؤرخ لآخر، ولكن أيضا لأن المؤرخين يقيمون بين هذه الوقائع علاقات مختلفة، وكل واحد يفسرها بطريقته الخاصة.

مختلف الكتاب الذين يهتمون بمشكل التفسير في العلم، يتصورونه بالنسبة لعلم التاريخ، بادئين بشكل عام بنمذجة أساليب التفسير الموجودة وبتحليل كل أسلوب من هذه الأساليب. بريتوايت R. B. Briathwaithe يميز بين التفسير السببي والتفسير الغائي. إذا كان في كلتا الحالتين، السؤال المقترح متطابق هو لماذا ؟ فالإجابات الخاصة تختلف في شكلها ومحتواها: بسبب س في الحالة الأولى، ومن أجل س في الحالة الثانية .

إذا كنا نعتبر، باتفاق مع قصد بريتوايت، أن السؤال عن سبب الظاهرة التي نفسرها ينصب على الأحداث السابقة أو المتزامنة مع هذه الظاهرة. وإذا كانت هذه الحوادث، في شروط ثانية غير محددة بشكل خاص، تكفي

[4]Adam Schaff , Histoire et vérité , éditions authropos , Paris , 1971 .

لتحديد – بالمطابقة مع هذا القانون أو ذاك من قوانين السببية – هذه الظاهرة، يجب أن تشترط التحفظ الذي يقدمه الكاتب والذي يكون ذا أهمية قصوى بالنسبة لوجه المشكل الذي يهمنا. هذا التحفظ هو كالتالي، مذكورا نصا: "عندما نطرح السؤال لماذا، فإننا لا ننتظر إجابة تتضمن إحصاء مفصلا لكل الأحداث التي مجموعها يكون السبب العام، تكون مجموع الأحداث التي تحدد الأحداث المفسرة. في العادة، نتوقع السبب الجزئي الذي يهم أكثر من يطرح السؤال، إحتماليا هذا الأخير يرغب في سماع ما لا يزال يجهله. إحدى غايات التفسير الكامل هي تحديد السبب الشامل، في هذا المعنى، كما في أغلب معاني هذه العبارة، التفسير الكامل لن يكون الوحيد، ذلك أن نفس الحدث يمكن أن تكون له أسباب شاملة مختلفة. نشير في هذه الأثناء أن بريتوايت يدخل العامل الذاتي باعتباره العنصر العضوي لتحليله. من جهة أخرى، زيادة على أنه ليس كاملا، التفسير السببي يتعقد أكثر من أن يكون معتبرا مثل البحث إما عن شروط كافية، وإما عن الشروط الضرورية وحدها. ولكن غالبا السؤال لماذا ؟ ينصب على الوجهين معا للمشكل، على الشروط الكافية كما على تخصيص الشروط الضرورية للحدث المعطى. دائما حسب بريتوايت، النمط الثاني من التفسير هو التفسير الغائي. في هذه الحالة، على السؤال لماذا؟ نجيب بالإشارة إلى الغاية التي بالنسبة لها الحدث الذي نفسره يشكل وسيلة للتحقق.

مثال عن التفسير الغائي الذي يعتبره الكاتب كافيا من وجهة النظر العلمية هو الإجابة عن السؤال " لماذا تظل في وطنك هذا الصيف ؟ والذي يشير إلى أية غاية، لأي هدف قرار البقاء قد إتخذ " من أجل إكمال كتاب ينبغي أن أقدمه إلى الناشر في بداية الخريف " ندلي بصياغة أخيرة لهذا الكاتب، التي تلقي الضوء على مشكلنا.

هذا التفسير يقوم على ملاحظة الهدف الذي يجب بلوغه: إنه يصف فعلا كفعل موجه نحو غاية محددة، كفعل غائي – كلمة موجه مستعملة بطريقة لتشير إلى الإتجاه، ولكن ليس الذي يمنحه.

في هذه الحالة الأخيرة الكاتب يرغب بوضوح في إلغاء العامل الذاتي، فكيف يتمكن من ذلك؟ هل يمكن فعليا الاعتراف بوجود فعل غائي من غير الاعتراف بالذات التي تضع الغاية المقصودة ؟

يوجد مع ذلك نمذجات أخرى. هكذا هامبل، كاتب محاولة جيدة عن التفسير في التاريخ، محاولة تعتبر إلى حد ما نموذجا بفضل دقة التعبير عن الفكر، لا تعترف في الواقع سوى بنمط واحد من التفسير، التفسير السببي الذي يكمن دائما في استيعابلعنصر ملموس تحت قانون عام. التعريف الكلاسيكي للتفسير حسب هامبل هو كالتالي:

تفسير الحدث الخاص E، في مكان وزمان محددين، يكمن عموما في الإشارة إلى الأسباب أو العوامل المحددة لـ E. القول الذي حسبه مجموعة من الحوادث لنقل C1 ، C2.....Cn تسببت في الحدث الذي نفسره، يقود إلى الأطروحة، بالمطابقة مع بعض القوانين العامة، التي مفادها أن مجموع الحوادث C1 ، C2 ،Cn لها نتيجة من الحدث ذي النمط E هكذا التفسير العلمي لحدث معين يتكون من:

1) مجموعة من الأقوال تؤكد وجود حوادث C1 ، C2 .....Cnفي مكان وزمان محددين.

2) مجموع فرضيات عامة تقتضي أن:

أ- أطروحات المجموعتين تكون مفحوصتين بكفاية بواسطة التجربة.

ب- القضية التي تعلن عن وجود الحدث E يمكن أن نستنبط منطقيا من هاتين المجموعتين من الأطروحات. وجهة النظر هذه وصياغتها ليس فيهما شيء أصيل. سبق في مدرسة الوضعية الجديدة التي ينتمي لها هامبل، أن قدم كارل بوبر صيغة مماثلة للتفسير في العلم، وفي نفس فترة هامبل، منظر آخر للتاريخ هو باتريك جاردينرPatrick Gardiner كتب في خاتمة في استدلال مماثل: " حدث ما يكون مفسرا عندما يخضع لتعميم ما أو إلى قانون ما ".

زيادة على ذلك، ما يهمنا بشكل خاص لدى هامبل، الواضح في تعريفه للتفسير (الذي حسبه يفترض دائما وجود قوانين عامة) النتائج التي يستخلصها من تحليله لعمل المؤرخ. يلاحظ، أولا أن عمل المؤرخ لا يحترم دائما صرامة التفسير، وأنه في حالات حيث القوانين العامة لا تتم صياغتها بوضوح، لأنها تتعلق بعلم النفس الفردي وتبدو مبتذلة، مثل الحالات حيث القوانين لا يمكن أن تصاغ بدقة بسبب خاصيتها الإحصائية وبناء عليه بسبب خاصيتها الإحتمالية الخالصة، بالنسبة لمختلف الحوادث، ثم يستنتج هامبل:

عدد من التفسيرات المقترحة في التاريخ تفترض التحليل التالي: إذا كانت التفسيرات مصاغة بوضوح وبالتمام، فإننا نتطلب شروطا مسبقة وفرضيات احتمالية بحيث أن الحدث المفسر في ضوئها يكون إحتماليا بوضوح. مع ذلك، أن تكون التفسيرات في التاريخ مبنية كتفسيرات سببية أو بالأحرى احتمالية، يبقى صحيحا، إنه في أغلب الحالات الشروط المسبقة وبشكل خاص الفرضيات العامة التي تنطوي عليها لا يتم الإشارة إليها بوضوح ولا يمكن أن تستبدل بطريقة متواطئة.

هكذا نلاحظ عدم الدقة في نقطة الانطلاق (الشروط المسبقة مثل الفرضيات المتبناة)، التي تحدد الخاصية الاحتمالية للتفسير، ليست لا مجانية، ولا قابلة للإلغاء. وبناء عليه، نلاحظ من جديد أن المشكل ينطرح بصدد مختلف التفسيرات الممكنة والاختيار بينها. لماذا نختار تفسيرا ونفضله على غيره ؟ ما الذي يؤسس اختيارنا ؟ هذا

الوجه للمشكل يبرز أيضا لدى أرنست ناجل ErnestNagel، هذا الأخير يؤكد أن التفسير التاريخي لأفعال الإنسان إحتمالي، ذلك أن التعميمات الخاصة بالتصرفات الإنسانية والتي تشكل جزء لا يتجزأ من افتراضات هذا التفسير، تمتلك خاصية إحصائية. ولكن بتحليل هذه الأطروحة، ناجل يذهب بعيدا " مقدمات منقوصة، في حالة حيث نطبق نماذج الاستدلالالاستنباطي" وكذا صياغة الشروط الضرورية كما الكافية للحوادث، هاتان هما الخاصيتان عموما المفترضتان اللتان تفسر جزئيا المعنى الذي حسبه التفسير في التاريخ يكون احتماليا ".

الاحتمالية في التاريخ يضيف ناجل تتضمن دائما عنصرا ذاتيا من المستحيل إلغاؤه، ذلك أنه انطلاقا من نفس المعطيات المسبقة ومن نفس الفرضيات، نجد أفرادا مختلفين يعطون درجات من الإحتمال مختلفة على نفس الحوادث. من أجل الحد من عنصر الذاتية في التفسير، يقترح ناجل مفهوما مصححا عن الإحتمال يسمى الإحتمال الشخصاني. ما يفصل في السؤال، هو القرار الذي يتخذه الفرد الذي، وهو منطلق من معطيات مسبقة محددة، يكون مطبوعا بمنح حظوظ إلى حد ما كبيرة لهذه الإمكانية أو تلك، مقارنة بالأخرى. في الواقع، لا نلغي العنصر الذاتي للتفسير، إننا لا نفعل سوى تعديل صيغة المقول.

وما ينتهي إليه هامبل هو التالي: " بالنتيجة ما تعطيه التحليلات التفسيرية للحوادث التاريخية في أغلب الحالات ليس تفسيرا. بمعنى من المعاني المبسوطة أعلاه، ولكن شيئا يمكن أن نسميه مخطط تفسير ".

أكيد هامبل يدافع عن الخاصية الأمبريقية لهذه المخططات التفسيرية التي تتضمن حسبه توجيهات تحسيسها، ولكنه لا يصل أبدا بواسطة هذه القضايا إلى الحالة التي تتحمل فيها الذات العارفة دورها الفعال بتكملة ترسيمة التفسير بمحتويات ملموسة.

إضافة إلى كل هذه المشكلات الناشئة بالعامل الذاتي في التفسير، يقبع مع ذلك مشكل عام يعيه الكثير من الكتاب. هذا المشكل فلسفي أساسا، ومعروف جدا في سياق التفكير الفلسفي حول السببية .

عندما نقول أن حادثا ما سبب لحادث آخر (مثلا حجر يكسر نافذة) فإننا نبدأ دائما باختيار حادث بين حوادث أخرى نسميها شروط الحادث المعني. من أجل أن الحجر يكسر النافذة، العديد من الحوادث الأخرى (السوابق) تحدث قبل أو أثناء الحدث الذي نسميه المسبب (الأثر، النتيجة): يجب أن تدور الأرض حول محورها وأن يوجد حقل من الجاذبية محدد، وأن تكون النافذة ذات صلابة...إلخ، لا ننفي وجود كل هذه السوابق ولكن نعتبرها بالأحرى كشروط للحادث ونشركها ضمنيا، على العكس، ما يهمنا هو الحادث الذي أنتج الأثر مباشرة، إي السبب الفاعل الذي من دونه لم يكن يحدث الحادث. الأمر يتعلق إذن هنا بالشرط الضروري

للحادث، وليس بشرط كافي. الفلاسفة يعرفون تماما كل الصعوبات والأسئلة التي تنشأ منذ الآن، أي سابق يمكن أن يعتبر كشرط ضروري ؟ كيف نستنفد الشرط الكافي ؟ نسبية اختيار سبب الحادث من بين مجموع الشروط، من زاوية النظر لأهمية السبب، في سياقنا، المشكل الأهم من بين المشكلات المذكورة هو المشكل الأخير .

التفسير التاريخي ليس كاملا أبدا. إذا كان هامبل يقترح مخطط تفسير يجب تحقيقه دون توقف، جيبسون Gibson يريد أن يتدارك الصعوبة بارجاع التفسيرات إلى العوامل المختارة وحدها من بين كل العوامل التي تؤلف معا الشرط الكافي للحدث. ولكن إذن، حسب أي مبدأ، بين لا نهائية الحوادث والروابط السابقة أو المعاصرة للحدث المدروس، نختار العوامل التي نعتبرها أسبابا تفسيرية لهذا الحدث ؟ وما هو معيار أهميتها ؟ جيبسون يجيب بأن هذا المعيار، هو الأثار المتولدة بواسطة العوامل المعطاة. والحال أن المشكل يكمن في ما هي العوامل التي أنتجت الآثار التي نعتبرها مهمة بشكل خاص. من دون جدوى البرهنة أن حلقة مفرغة تلغي هذا الاستدلال. أرنست ناجل حذر من مقاربة هذا المشكل. في الواقع إنه لا يقترح أية إجابة، ويقتصر على الإشارة إلى مختلف الاسفهامات والصعوبات. بعدما ميز العوامل الداخلية عن العوامل الخارجية، ناجل يركز انتباهه على الأولى من غير أن ينفي مع ذلك أن العوامل البيولوجية أو الجغرافية مثلا، يمكن أن تلعب دورا معتبرا في جريان الأحداث التاريخية. مع ذلك حتى هذا التحديد المتروي لحقل المصلحة لا يستبعد كل التعقيدات، وبشكل خاص لا يقدم الإجابة على السؤال: ماذا يعني " مهم " بالنسبة للحوادث التاريخية. حتى ولو ألغينا غموض هذه الكلمة، المشكل لا يحل.

نجد وجهة نظر مهمة عن العامل الذاتي في التفسير التاريخي لدى ماسيفرA.M.Maciver. كل تاريخ يعمم، يلاحظ هذا الكاتب، ولكن هناك عدة مستويات من التعميم. من الوصف الفردي إلى التفسيرات الأكثر عمومية للتاريخ. الخلط بين هذه المستويات يولد أخطاء في الاستدلال ومناقشات شفهية عديمة الفائدة. هناك خلط بالمثل في التفسير التاريخي. هناك أنماط مختلفة من التفسير التاريخي، متوافقة مع مختلف مستويات التعميم. ولكن لهذا السبب بالتحديد، تبعا لاختيارالمؤرخ لمستوى التعميم الذي يريد أن يدرس به الظاهرة المعطاة، يظهر العامل الذاتي.

التفسير التاريخي، معتبرا كتفسير سببي، ما زال له وجها مهما من وجهة نظرنا. نحن نغض النظر عمدا عن الخلاف بالنسبة للاختلافات بين التفسير في التاريخ والتفسير في العلوم الدقيقة للطبيعة. من جهة أخرى نحن نقبل الأطروحة التي حسبها التاريخ يدرس الأحداث الملموسة مع استبعاد بصراحة الأطروحة الجذرية لمدرسة

رانك Ranke عن التاريخ (أي المدرسة الوضعية التي ترى أن التاريخ يكفيه أن يجمع عددا كافيا من الوقائع الموثقة جيدا من أجل أن يولد) المقتصر على تقديم الحوادث الخام. بناء عليه، لذا كان التاريخ هدفه تفسير الحوادث التاريخية (وإلا فإنه لن يكون تاريخا) يجب أن يرجع إلى القوانين الأكثر اختلافا، التي في الميدان المتنوع للواقع، تبني انتظامات في حياة الأفراد والمجتمعات، لهذا الشرط وحده يمكن أن يمارس التفسير السببي للحوادث المعطاة بالرجوع إلى الحوادث الماضية والحاضرة ولكن المؤرخ يمارس أيضا شكلا آخر من التفسير والاستدلال، ينتميان للتفسير. إذا كنا نستطيع مع المعرفة للحالة المسبقة والقوانين التي تحكم تطور ميدان معين من الواقع، التنبؤ بالحوادث الآتية، نستطيع كذلك القيام بالعكس، على أساس نفس هذه المعرفة، منطلقين من الحالة المعطاة حاليا، نستطيع استنباط ماذا كان عليه الماضي. الأدبيات الأنجلوساكسونية تبنت من أجل الإشارة إلى هذا المسعى، اسمRetrodiction(التي أدخلها ريل G.Ryle) التي تعني التنبؤ. الأمر يتعلق نوعا ما إذن بنمط من الاستدلال بالتراجع الذي يحتل مكانا في الجهاز العلمي، يفيد المؤرخ في صياغة فرضياته حول الأحداث المدروسة، بنوع من التنبؤ التراجعي المنعكس إلى الوراء، على التاريخ منطلقين من وقائع معلومة وبعض القوانين العامة من المسببات إلى غاية الأسباب الممكنة للحوادث المعطاة. الحالة مشابهة لعمل عالم الفلك الذي تقود حساباته إلى إستنتاج في أي مكان يكون الجسم الفضائي. المؤرخ يحوز بفضل هذا التنبؤ المنعس إلى الوراء، على فرضية خصبة ببحثه عن الآثار المادية للثقافات القديمة، والمؤسسات، والأسس الاقتصادية لبعض العادات والتقاليد. مع ذلك، الدور الفعال للمؤرخ يبرز هنا مرة أخرى، في صياغة الفرضيات الخاصة بالماضي، في البحوث، وفي التحقق ... إلخ، من الواضح أن النتائج تخضع إلى حد كبير لشخصية المؤرخ، لتكوينه النظري والفلسفي، لاعتقاداته الشخصية المحددة بوضعه الاجتماعي ...إلخ.

قبل أن تغلق هذا القسم من تحليلاتنا، يجدر بنا الإشارة إلى أن بعض الكتاب يميلون إلى الرجوع ليس إلى التفسير السببي، ولكن إلى التفسير التكويني، مشيرين إلى أن المشكل يكمن في تفسير الظواهر بتاريخها. وهم يركزون مع ذلك أن الأمر لا يتعلق بتتابع بسيط للحوادث، ولكن بسلاسل من الأسبابوالمسببات. بناء عليه، إنهم يمارسون في الواقع، التفسير السببي، مع وعيهم بأن استخلاص الشروط الضرورية للأحداث وحدها. من دون أسبابها الكافية، فإن تفسيرهم يكون إحتماليا (أرنست ناجل مثلا). في سياق التفسير السببي، الموضوع المركزي لغاية الآن لتحليلاتنا، حاولنا استخلاص أوجه جديدة لدور العامل الذاتي من أجل إتمام تفكيرنا في موضوعية المعرفة التاريخية. ولكن، كما سنبين التفسير السببي يترافق دائما في التاريخ بالتفسير الغائي.

لنعد إلى نمذجة بريتوايت التي تميز بين التفسير السببي والتفسير الغائي. تفسير حدث ما مساو للإجابة عن السؤال: لماذا حدث هذا الحدث ولم يحدث آخر ؟ والحال، يمكن أن نجيب على هذا السؤال إما بالإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى الحدث، وإما أن نسلم في إنتاجه، بالمطابقة لقانون ما، بالإشارة إلى الهدف الذي رغب الناس في بلوغه بواسطة أفعال محددة. في الحالة الأولى السؤال لماذا مساو إذن لأي سبب، والحالة الثانية لأي هدف، لأية غاية.

من البديهي أن التفسير الغائي، وبناء عليه السؤال لأية غاية هما صحيحان فقط في الحالة التي نكون فيها على صلة بفعل واع وبآثاره. بمعنى في الحالة التي يتعلق الأمر فيها بتفسير أفعال الأفراد الذين يطرحون قصديا أهداف محددة. لهذا السبب بالتحديد إن الغائية التي تعتبر كتيار فلسفي يمدد التفسير الغائي إلى كل الأحداث والظواهر بما في ذلك الطبيعة، يجب أن تشرك وجود كائن فوق طبيعي حيث أن الفعل الواعي والغائي يولد كل ما يحدث. تبني هذا الموقف فيه عودة إلى قبول مقدماته الدينية و— على مستوى الفلسفة — الروحانية. حينما كنا أمام فعل واع مقصود، ومتوجه نحو هدف، يجب من أجل تفسيره، يجب الرجوع إلى محفزات الناس، إلى الأهداف التي يتوخونها. وحده هذا الرجوع يسمح بفهم وتقييم أفعال الناس. هذه الإمكانية وهذه الضرورة لاستدعاء التفسير الغائي، من غير المخاطرة بالسقوط في الصوفية والروحانية، يكونان مصدر أحد الاختلافات الرئيسية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الدقيقة للطبيعة. في الواقع، حيثما كان موضوع دراستنا الإنسان الاجتماعي هو الفاعل (نوع الإنسان العاقل هو النوع البيولوجي الوحيد الذي نعرف عنه أنه يتصرف عن وعي، بمعنى يميل بوعي نحو تحقيق أهداف مبنية مسبقا، في الحياة الفردية كما في الحياة الاجتماعية) يجب ممارسة التفسير الغائي لهذه الأفعال، تحت طائلة عدم القدرة على فهمها. الفهم هو النتيجة البديهية للتفسير الغائي، باعتبار أنه ببناء أهداف للفعل خاصة، فإننا نأخذ وعيا بفهم الفعل ذاته. يجب الإشارة إلى أننا لا نلغي تأثير عوامل أخرى، ومن بينها الحتمية السببية للمواقف والسلوكيات، ولكن لنكرر القول إنه من المستحيل الاستغناء عن التفسير الغائي في التاريخ، بينما في علوم الطبيعة (بما في ذلك الدراسات حول الإنسان باعتباره جسما بيولوجيا) هذا التفسير ليس فقط زائدا ولكن أيضا غير معقول. هذه السمة الخاصة بالعلوم الاجتماعية مساوية مع ذلك لاشتراكات جديدة، إذا كان مستحيلا فهم الأحداث الخاضعة للأفعال الواعية والغائية للناس من غير تفسير غائي، فعندئذ، عكسيا، يكون من المستحيل تقديم تفسير غائي من غير فهم هذه الأفعال. كيف نستطيع في الواقع، الإجابة على السؤال لأية غاية، تصرف أحدهم بهذه الطريقة؟ إذا لم نفهم الدافع لفعله ؟ ضمن هذا المنظور، ندرك الفكر العقلاني المتضمن في تصور في العلم الفهمي، المترجم مع ذلك في عبارات مختلفة بالنسبة للتقليد الموروث عن ديلتاي وماكس فيبر.

متحررا من كل إضافة، منقادا إلى قسمه الأكثر دلالة، هذا التصور يسهم في إبراز خصوصية العلوم الاجتماعية بناء على موضوعها: دراسة الأفعال الإنسانية الغائية.

من المهم إدراك دور الفهم المصمم هكذا من أجل التفسير الغائي في ميدان العلوم الاجتماعية عموما وفي التاريخ بشكل خاص. هل يوجد منهج أكثر موضوعية وبناء عليه أقل تعرض للخطأ في بيشخصيته؟ ألا نستطيع تفضيل الرجوع إلى المصادر، إلى الخطابات، إلى الذاكرات، إلى الأعمال التاريخية المكتوبة من قبل الساسة المنخرطين في الحدث والمفسرين لأهداف ومقاصد أفعالهم. الجواب طويل. دراسة المصادر هي ضرورية بكل تأكيد في التفكير التاريخي، ولكنها لا تحرر المؤرخ من ضرورة الفهم، ونباء عليه من التطابق مع الغير، من محاولة إعادة بناء الأهداف والسلوكيات الغائية للناس. على العكس، دراسة المصادر تجعل من الفهم عملية ضرورية.

وهكذا من غير فهم أفعال الناس، يكون من المستحيل تفسير التاريخ، بعبارة أخرى، الفهم جزء لا يتجزأ من التفسير التاريخي.

هذا الواقع غير قابل للتكذيب، ولكنه يضع باستمرار موضوعية المعرفة التاريخية في خطر، إنه يدخل حصة جديدة من الذاتية. في الواقع، الفهم يشكل دائما علاقة ذاتية – موضوعية تتعلق بكل ما قبل لحد الآن عن العلاقة المعرفية، عن دور العامل الذاتي في هذه العلاقة بشكل خاص. باعتبار فعلا، فإن الفهم مرتبط دائما بذات محددة تتضمن تجربة معيشة. في حالتنا الملموسة تتعلق بالمؤرخ. هذه الذات التي تحاول التفسير وإذن فهم الحوادث هي المؤرخ. بالنظر إلى معرفته وموهبته، والمحددات الاجتماعية المرتبطة بالحقبة التي يعيش فيها، والأمة التي يشكل واحدا منها، والطبقة التي ينتمي إليها، والجماعة المهنية التي يندرج ضمنها، يدرك المؤرخ بعض الوقائع، ويفهمها ويفسرها. كل عمل تاريخي يحمل بصمة فرادة المؤرخ، وإدراكه للتاريخ وتصوره للسيرورة التاريخية، وفهمه للناس ولأفعالهم. إذا كانت هذه البصمة لا معنى لها، فلأن المؤرخ متواضع. إنها مع ذلك لا تقود إلى نفي موضوعية المعرفة التاريخية. إنها تعني الوعي بحدود هذه الموضوعية وتجاوزها ضمن عملية إتقان دائم لمعرفتنا. مشاركة الفهم في التفسير التاريخي تمثل خطرا حقيقيا في تحريف المعرفة عندها يتجاوز العامل الذاتي هذا المجال الضروري للذات في العلاقة المعرفية. [5]

[5]Adam Schaff , Histoire et Vérité , Editions anthropos , Paris , 1971 .